

التكتلات الاقتصادية وظاهرة الفقر دراسة حالة إتحاد المغرب العربي

* العابد شريط، جامعة تيارت، الجزائر.

** فطيمة حمزة، جامعة بسكرة، الجزائر.

الملخص

لقد حدثت مجموعة من التطورات على الساحة العالمية مع نهاية الحرب العالمية الثانية أبرزها التوسع الكبير في التجارة الدولية، وقد تزامنت هذه التحولات المتسارعة بروز ظاهرة التكتلات الاقتصادية وتعاضم الدور الذي تلعبه في الاقتصاد العالمي، وما تمنحه من مزايا تفضيلية للسلع والخدمات المنتجة في الدول الأعضاء إلى مواجهة السلع والخدمات المنتجة من الدول الغير الأعضاء، وكذلك الفوائد التي تعود على الأعضاء في التكتل من خلال الإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية و زيادة في نسبة التشغيل نظرا لإتساع السوق، هذا ما يؤدي الى التقليل من الفقر ورفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء في التكتل.

Résumé

Il y a eu une série de développements sur la scène mondiale avec la fin de la Seconde Guerre mondiale, et plus particulièrement la grande expansion du commerce international, et ces changements rapides coïncidé émergence de blocs économiques et le rôle croissant qu'elle joue dans l'économie mondiale, et ce lui donne des avantages préférentiels de biens et services produits dans les États membres à face biens et services produits à partir de États non membres, ainsi que les avantages pour les membres du bloc grâce à l'utilisation optimale des ressources naturelles et une augmentation du ratio d'exploitation et du élargir le marché, cela est ce qui conduit à la réduction de la pauvreté et augmenter le niveau de vie des États membres dans le bloc.

* cheriet14@gmail.com

** fhamza79@yahoo.com

تعتبر ظاهرة الفقر، ظاهرة جد مهمة في تحديد الملامح العامة لأي اقتصاد من اقتصاديات الدول، فهي ظاهرة لا تخلو أي دولة منها سواء كانت متقدمة أو متخلفة، وهي قضية مألوفة ومتناولة من حيث أنها ظاهرة اقتصادية، واجتماعية، لجميع الشعوب والحضارات، والمجتمعات، وفي جميع العصور.

لذلك على الدول العربية وخاصة اتحاد المغرب العربي أن يقوم بتفعيل التكتل الذي نشأ منذ زمن بعيد، وذلك لأن جهود التنمية التي تبذلها كل دولة منفردة لا يمكنها أن تقلل من نسبة الفقر في هذه الدول، وإنما جهودها المجتمعة وبمساعدة مؤسسات التنمية الدولية حتما سوف تقوم ليس بالقضاء على ظاهرة الفقر إنما تحاول أن تقلل من هذه الظاهرة التي لها انعكاسات خطيرة على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي و السياسي.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة الفقر

إن ظاهرة الفقر من الظواهر الأكثر شيوعا في وقتنا الحالي، وتمس شريحة كبيرة من المجتمع وخاصة في الدول النامية، حيث لم يعد الفقر مجرد ظاهرة اجتماعية واقتصادية وإنما أصبح مشكلة تعاني منها العديد من دول العالم، وهذا ما أدى بالعديد من المختصين إلى دراسة هذه الظاهرة التي بدأت تنتشر بسرعة كبير ومحاولة معرفة أسباب هذه الظاهرة، ووضع برامج ومخططات من أجل محاربة هذه الظاهرة والحد منها.

أولاً: المفاهيم الأساسية لظاهرة الفقر

يحمل الفقر معاني مختلفة باختلاف رؤى الباحثين الاقتصاديين، لكنه يعني شيئا واحد وهو الحرمان سواء أكان هذا الحرمان ماديا أو حرمانا من فرص العيش بكل حرية وكرامة.

1. **التعريف اللغوي لمصطلح الفقر:** الفقر لغة مشتق من فقر ضد استغنى و أفقره ضد أغناه تفأقر تظاهر بالفقر وادعاه، الفقر ضد الغنى ذلك أن يصبح الإنسان محتاجا أو ليس له ما يكفيه¹.

2. **مفهوم الفقر:** إن الدراسات التي تناولت تعريف الفقر عديدة، وهذا راجع إلى اختلاف وجهات نظر الباحثين، وهذا لا يعني إن تعريف الفقر يختلف من باحث إلى آخر بل هو مكمل له، ومن هذه التعاريف ما يلي²:

أ. الفقر هو عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة، أي عدم تأمين الحد الأدنى من مستوى المعيشة اللائق؛

ب. الفقر ليس توفير السلع والخدمات فقط بل يتعداها إلى جوانب أخرى كالجوانب الاجتماعية و النفسية للفقير وتشمل مظاهر عدة؛ كتدني السلم الاجتماعي و الانعزال و الضعف الجسدي وقلة الحيلة و الإذلال و الحرمان و التعرض للمخاطر... الخ؛

ت. الفقر هو عدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية من مأكلا وملبس ومسكن صحي، و بالحصول على تعليم كاف، و التمتع بصحة جيدة؛

الفقر هو الحرمان المادي و المعنوي؛ أي فقر الدخل وتدني الحالة الصحية و المستوى التعليمي، أي أن الفقر ظاهرة معقدة ذات أبعاد اقتصادية، اجتماعية، سياسية، ثقافية.

ثانيا: أسباب و عوامل تفشي ظاهرة الفقر

بعد ما تعرفنا على مفهوم الفقر الآن نبحت عن الأسباب والعوامل التي أدت إلى ظهور وتفشي الفقر وتناميها ومن أهم هذه الأسباب نذكر³:

1. **حجم الأسرة:** إن حجم الأسرة يعتبر أيضا من مسببات الفقر حيث يؤدي كبر حجم الأسرة وارتفاع معدلات الإعالة إلى زيادة الأعباء على نفقات الأسرة وبالتالي مواجهة حالة العجز عن توفير كل متطلبات الأسرة ذات الحجم الكبير وقد تزداد حالة العجز هذه باستمرار و تتفاقم و ينتج عنها الفقر بآتم معناه.
2. **التضخم:** إن التضخم الذي يعرف بأنه الارتفاع العام في أسعار السلع والخدمات معبراً عنها بالنقود يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود و بالتالي تتأثر الدخول الحقيقية للأسر و تصل إلى حالة العجز عن اقتناء كل المتطلبات التي تحتاجها وتصبح ضمن تعداد الفقراء بغض النظر عن درجة الفقر فالتضخم سيزيد في عبء الإعالة التي تقع على العاملين في إعالة غير النشطين في ظروف التضخم المتسارع.
3. **برامج التصحيح الهيكلي:** تعتبر برامج التعديل أو التصحيح الهيكلي واحدة من أهم الأسباب التي أدت إلى تنامي الفقر وازدياد معدلاته خاصة على العالم النامي فقد كانت الكثير من الدول النامية قد عرفت تدهوراً شديداً في الظروف الاجتماعية مع تزايد سوء التغذية، بطئ التحسينات في مجال الصحة أو في تراجعها، انخفاض مستوى التعليم... الخ.
4. **النزاعات الداخلية و الخارجية:** كالحروب مثلاً: تساهم في الألاستقرار وما ينتج عنه من ضياع فرص العمل وضياع الممتلكات وغيرها و بالتالي السير نحو الفقر.
5. **تدني المستوى التعليمي:** أصبح من المعترف به لدى الجميع اليوم، أن المشكلات والقضايا التربوية والثقافية (كمحو الأمية وإنشاء وترقية الأنظمة الوطنية للتعليم وبلوغ وضع جديد كينيا للثقافة) لبلد ما من البلدان تؤثر وتشارك في مجال التحولات الاقتصادية والاجتماعية. وليس من قبيل الصدفة أن نلاحظ العلاقة الجدلية بين الجوع والامية والتخلف الاقتصادي. ولا بد هنا من أخذ مفهوم التربية أو التعليم في علاقته بالتنمية الاقتصادية أو الاجتماعية... إن العمل على التنشئة الذهنية والأخلاقية للأجيال الجديدة لم يعد الهدف الوحيد للتربية، بل إن التربية وبخاصة التعليم هو من العوامل الأساسية للتقدم التقني والاقتصادي والاجتماعي.
6. **البطالة:** على الرغم من ندرة الإحصاءات الحديثة والمنظمة عن معدلات البطالة في الدول العربية، وعدم تطابق أو اتفاق ما هو متاح منها، إلا أنها تعبر بشكل عام عن ضخامة ظاهرة البطالة، خاصة بين الشباب. فمعدل البطالة الكلية الحالية للقوى العاملة العربية يتراوح ما بين حوالي 11.5% أو ما يقرب من عشرة ملايين نسمة وفق تقديرات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ونحو 14% أو حوالي 12.5 مليون عاطل عن العمل وفق وقائع مؤتمر العمل العربي لمنظمة العمل العربية. وهي من أعلى معدلات البطالة في العالم.
7. **التوزيع غير العادل للثروات الوطنية:** "العالم اليوم أصبح جزيرة أغنياء تحيط بها بحار من الفقراء" هكذا وصف الرئيس الجنوب أفريقي "مبيكي" في مؤتمر الأرض بجوهانسبرغ معضلة الفقر التي تزداد يوماً بعد يوم رغم التقدم الذي أحرزته البشرية في شتى المجالات، ورغم جني الكثير من خيرات الكوكب التي يُجمع الخبراء على أنها كافية لتقدم الرفاهية لستة مليارات من البشر الذين يعيشون فوقه لو تم توزيعها بالحد الأدنى من العدالة. إذ تبلغ ثروة ثلاثة من أغنياء العالم ما يعادل الناتج المحلي لأفقر 48 دولة، كما أن ثروة 200 من أغنياء العالم تتجاوز نسبتها دخل 41% من سكان العالم مجتمعين، وفي ذلك بيان على أن الفقر في حقيقة الأمر هو الوجهة الأخرى لصور التمايز الاجتماعي و اللامساواة وانعدام العدالة التي هي السبب الأساسي الذي ظل وما زال يهدد الحياة البشرية والحضارات الإنسانية سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات والدول والمجتمعات والتمايز الاجتماعي واللامساواة.

8. الفساد والبيروقراطية: بسبب البطء في التصرف، وتعقيد الإجراءات، وعدم الاكتراث بمصالح المجتمع والمواطنين، فالتعفن الإداري المثقل بموروثات البيروقراطية يُساهم في تعطيل مشاريع النهضة الاقتصادية المنشودة؛ فالفساد يؤدي الفقراء بشكل غير مباشر لأنه يعرقل النمو الاقتصادي، ويكرس عدم المساواة، ويلحق الأذى بتوزيع الإنفاق العام، ومن خلال قنوات أخرى عديدة فإنه يقف عائقاً أمام تخفيف حدة الفقر. وقد أظهرت الدراسات أن الفقراء يدفعون نصيباً من دخولهم على الرشاوى أكثر من الأغنياء، ويعتمدون على الخدمات العامة أكثر من الأغنياء.

ثالثاً: أنواع الفقر

يمكن النظر إلى ظاهرة الفقر من عدة زوايا منها⁴:

1. **الفقر المطلق و الفقر النسبي**: حيث يعطي المفهوم الأول حداً معيناً من الدخل، وتعتبر الأسرة فقيرة إذا قل دخلها عن دخلها عن هذا الحد، في حين يشير الفقر النسبي إلى الحالة التي يكون فيها دخل الأسرة أقل بنسبة معينة من متوسط الدخل في البلد، وبالتالي تتم المقارنة في هذه الحالة بين فئات المجتمع المختلفة من حيث مستويات المعيشة.
2. **الفقر الثابت و المؤقت**: الفقر الثابت المتواصل وهو جماعي هيكلي، و الفقر الطارئ أو الظرفي الناجم عن أزمة اقتصادية أو عسكرية أو سياسية عابرة أو الكوارث الطبيعية و هو عادة ما يمكن تجاوزه بالتكافل و التضامن الشعبي و الدولي.
3. تصنيفات أخرى للفقر: وهناك تصنيفات أخرى نذكر منها:

- أ. **الفقر الاقتصادي**: الذي يعني عدم قدرة الفرد على كسب المال، على الاستهلاك، على التملك، الوصول للغذاء...إلخ.
- ب. **الفقر الإنساني**: هو عدم تمكن الفرد من الصحة، التربية، التغذية، الماء الصالح للشرب و المسكن، هذه العناصر التي تعتبر أساس تحسين معيشة الفرد و الوجود.
- ت. **الفقر السياسي**: يتجلى في غياب حقوق الإنسان، المشاركة السياسية، هدر الحريات الأساسية و الإنسانية.
- ث. **الفقر السوسيوثقافي**: الذي يتميز بعدم القدرة على المشاركة على اعتبار الفرد هو محور الجماعة و المجتمع، في جميع الأشكال الثقافية و الهوية و الإنماء التي تربط الفرد بالمجتمع.
- ج. **الفقر الوقائي**: هو غياب القدرة على مقاومة الصدمات الاقتصادية و الخارجية.

المحور الثاني: الإطار النظري لتكتلات اقتصادية

لقد عرفت التكتلات التجارية الإقليمية نمواً من ناحية القوة الاقتصادية وتنامياً من ناحية العدد، إلى درجة أنها أصبحت تشكل الظاهرة الأكثر خطورة أمام النظام التجاري العالمي ومستقبله، حيث أصبح التكتل الاقتصادي ضرورة تفرضها الظروف الاقتصادية الدولية وتسعى إليه الكثير من الدول.

أولاً: مفهوم التكتل الاقتصادي و نشأته

تعود فكرة التكتلات إلى أكثر من مئة عام حيث كانت في القديم غلب عليها الطابع السياسي وذلك من خلال استغلال الدولة الحاكمة لموارد مستعمراتها، لكن بعد مرور الزمن تغيرت هذه الأفكار وتحوّلت من سياسية إلى اقتصادية، لهذا فإن مفهوم التكتلات الاقتصادية غير محدد بتعريف واحد وله أكثر من توجه.

1. **مفهوم التكتل الاقتصادي**: يثير موضوع التكتل الاقتصادي جدلاً واسعاً بين جمهور الاقتصاديين، لذلك أطلق عليه عدة تعريفات نذكر منها:

أ. **التكتل الاقتصادي**: هو عبارة عن مجموعة واسعة من العلاقات الاقتصادية الدولية بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصادياً، تاريخياً، جغرافياً، اجتماعياً و حضرياً و التي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة بهدف تعظيم تلك المصالح و زيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق أكبر عائد ممكن من التبادل فيما بينها، و من ثم الوصول إلى أقصى درجة ممكنة من الرفاهية الاقتصادية لشعب تلك الدول⁵.

ب. التكتل الاقتصادي: هو اتفاق بين دولتين أو أكثر لإزالة كافة العوائق التي تحول دون انتقال السلع ، رؤوس الأموال و الأشخاص فيما بينها، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل يمتد إلى التنسيق ما بين السياسات الاقتصادية لهذه الدول ، بغية تحقيق نمو في كافة هذه البلدان⁶.

ت. التكتل الاقتصادي: هو يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي فهو يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي، أيضا عن مستوى معين من مستويات التكامل الاقتصادي و هو يمثل أيضا صورة من صور هذا التكامل⁷.

ث. التكتل الاقتصادي: هو تجمع عديد من الدول التي تجمعها روابط خاصة بالجوار الجغرافي أو التماثل الكبير في الظروف الاقتصادية أو الانتماء الحضاري المشترك هذا التجمع يكون في إطار معين قد يكون اتحادا جمركيا أو منطقة تجارة حرة... الخ ، فالتكتل كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي، فهو يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء⁸.

مما سبق نعرف التكتلات الاقتصادية على أنها وسيلة تلجأ إليها دول معينة ضمن منطقة معينة لتحقيق أهداف معينة ومتعددة، ولكن تركز جميعها حول دفع عجلة النشاط الاقتصادي في الاتجاه الصحيح وبالسرعة الضرورية، لتحقيق معدلات نمو طموحة يمكن أن تؤدي إلى تضيق الفجوة الواسعة بين مستويات المعيشة في الدول الغنية و غيرها من الدول النامية، ومعنى ذلك أن التكتلات الاقتصادية سواء كانت تكتلات شرقية أو غربية هدفها هو التكامل الاقتصادي للإمكانات الموزعة في أنحاء وحدات التكتل، ويتطلب هذا التكتل الاقتصادي تحليل الوضع الاقتصادي لكل عضو من أعضاء التكتل لمعرفة مناطق القوة والضعف بالنسبة لهذا التكتل.

2. نشأة التكتلات الاقتصادية: إن ظاهرة التكتلات الاقتصادية ليست بالظاهرة الجديدة إلا أن ظهورها كتجربة اقتصادية كانت

بعد الحرب العالمية الثانية اتخذتها مجموعة من الدول سواء كانت نامية أو متقدمة، وهذا لمواجهة مختلف التحولات التي شهدتها العالم في تلك الفترة فظهرت هذه التكتلات كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد من الدول، فظهرت التكتلات الاقتصادية في صورة مشروعات فردية قدمتها أمريكا للدول الأوروبية ودول الشرق الأوسط، مثل مشروع "مرشال" الذي يهدف إلى تقديم المساعدات الاقتصادية المصحوبة بشروط سياسية وعسكرية⁹.

وأصبح من الصعب على الدول أن تدخل المنافسة منفردة، فبدأت تتجمع في كيانات اقتصادية والتي أصبحت مطلبا دوليا كنتاج لما تفرضه العولمة الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، وأصبحت هذه التكتلات تشكل خريطة للعالم والتي يمكن تجميعها فيما يلي:

أ. في نصف الكرة الغربي تم التوقيع على إنشاء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) وذلك سنة 1992، وتمهد لقيام تكتل الأمريكيتين الشمالية والجنوبية، كما تم إنشاء الكثير من الترتيبات الإقليمية بين العديد من دول أمريكا اللاتينية.

ب. في أوروبا كانت التطورات أسرع، فقام الاتحاد الأوربي الذي يعتبر من أجدر التكتلات الاقتصادية القائمة حاليا، إضافة إلى تكامله النقدي واستخدام العملة الموحدة (الأورو) في سنة 1999، ودخوله في اتفاقيات تجارة حرة وفي اتحاد جمركي مع تركيا، واتفاقيات مشاركة مع دول جنوب البحر المتوسط¹⁰.

ت. في شرق آسيا حيث وقعت دول جنوب شرق آسيا اتفاقا للتجارة الحرة عرف باسم (الإفتا)، كما أنشئ في منطقة آسيا منتدى التعاون الاقتصادي لدول شرق آسيا والمحيط الهادي (الأبيك APEC).

ث. في المنطقة العربية والتي بدأت بمشروع السوق العربية المشتركة سنة 1964، ثم محاولة إقامة تجمعات إقليمية كمجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي، وأخيرا تسعى الدول العربية إلى تحقيق منطقة تجارة حرة عربية كبرى بعد 10 سنوات انطلاقا من سنة 1998 وهي السنة التي دخلت فيها حيز التنفيذ، تهدف إلى تحقيق التحرير الكامل للتجارة البينية العربية.

ت. أما في إفريقيا قامت ترتيبات وتكتلات إقليمية لعل أبرزها إقامة السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا)، التي تسعى إلى تنسيق الجهود لمواجهة ما يحدث في البيئة الاقتصادية العالمي¹¹.

فيمكن القول أن هذه التكتلات أصبحت أمرا واقعا يجب التكيف والتعامل معه، كما أن التكتلات الاقتصادية تختلف باختلاف ظروف تكوينها وأهداف إقامتها، فقيام التكتل الاقتصادي في الدول النامية يختلف ظروفه عن ظروف الدول المتقدمة، ومن غير المستبعد أن تظهر تكتلات اقتصادية أخرى في مناطق جديدة من العالم وهذا لما تفرضه التحولات والتغيرات الراهنة تحت مسمى العولمة الاقتصادية.

ثانيا: أسباب ودوافع قيام التكتلات الاقتصادية

تعدد أسباب إقامة التكتلات وتتنوع ما بين الدوافع الاقتصادية وغير الاقتصادية على النحو التالي:

1. أسباب اقتصادية: يعد العمل على توسيع الأسواق من أهم الدوافع الاقتصادية لإقامة التكتلات، حيث تؤدي زيادة حجم

السوق إلى الاستفادة من مزايا التخصص، كما تزيد من فرص الاستثمار، حيث يفضل المستثمرون الاستثمار داخل نطاق التكتل للاستفادة من اتساع السوق وخفض الحواجز الجمركية بين الدول المتكتلة، ويمكن حصر أهم الدوافع الاقتصادية فيما يلي¹²:

أ. توسيع الأسواق أمام كثير من الصناعات القائمة، التي قد تشكو من عدم استغلالها بكامل طاقتها الإنتاجية، بسبب ضيق السوق و ما يترتب عنه من ارتفاع نفقات الإنتاج؛

ب. زيادة في قوتها الاقتصادية بالنسبة للعالم الخارجي، بسبب كبر حجم صادراتها و مواردها، الأمر الذي يهيئ لها الحصول على شروط أفضل لمبادلتها التجارية الخارجية؛

ت. تخفيض العبء في ميزان المدفوعات لدول التكتل إذ تعوض بزيادة التبادل التجاري بين الدول التكتل.

2. أسباب سياسية: قد يكون الدافع وراء إقامة التكتل سياسي بالدرجة الأولى، وهذا كما حدث عند ما أدرك زعماء أوروبا خطورة تزايد الوزن النسبي للولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ومن ثم أجمعوا على ضرورة إقامة تكتل اقتصادي أوروبي يستطيع مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، وكما فعلته أيضا الولايات المتحدة لضم المكسيك وكندا في منطقة تجارة حرة، وهذا للاستفادة من السوق المكسيكية الواسعة وتسد الطريق أمام أوروبا واليابان للدخول إلى السوق المكسيكية، كما كان أيضا الدافع الأول لقيام تكتل "الآسيان" هو الدافع السياسي وهذا لمواجهة التوسع الشيوعي¹³.

3. أسباب أمنية: الاستقرار الأمني كهدف قد يدفع بعض الدول لعقد اتفاقيات إقليمية لهذا يكون الدافع وراء ضم دول معينة للتكتل دافعا أمنيا، ورغبة الحكومات في المحافظة على سيادتها بالتعاون مع دول أخرى، هكذا تم مع مجتمع الفحم والصلب الأوربي والمجتمع الأوربي، فالطريق غير المباشر لتقوية الأمن من خلال تكامل اقتصادي يعتبر خطوة أولية وأساسية، وكذلك اتجاه الاتحاد الأوربي لضم دول جنوب البحر المتوسط في اتفاقيات ثنائية واتفاقيات شراكة رغبة منه في تأمين الجنوب، وتجنب للمشكلات التي يمكن أن يصدرها له¹⁴.

ثالثا: أشكال التكتل الاقتصادي

هناك، كما هو معروف، اختلاف بين أشكال التكتل الاقتصادي تبعا للدرجة التي يبلغها اندماج اقتصاديات الدول الأعضاء للتكتل الاقتصادي، و يأخذ التكتل الاقتصادي أشكالا متعددة تمثل صوراً لدرجة التكامل بين الدول الأعضاء، و تكون كالتالي:

1. الاتفاقية التفضيلية (accord préférentiel): طبقا لهذه المرحلة، تقوم كل دولة بإعطاء الدولة الأخرى المشتركة

المعاملة التفضيلية، فيما يتعلق بالرسوم الجمركية المفروضة على حركة التجارة الخارجية بين الدول، و في نفس الوقت فإن كل

دولة تقوم بتحديد الرسوم الجمركية على حركة التجارة الخارجية فيما بينها، و من بين الدول خارج التكتل بمحض إرادتها، و يتميز هذا النظام بالتزام بما يلي¹⁵:

- أ. تخفيض الحواجز الجمركية و غير الجمركية؛
- ب. يشمل هذا النظام المعاملة التفضيلية الجمركية بالنسبة للسلع فقط و لا يشمل الجانب النقدي؛
- ت. للدول الأعضاء الحق في صياغة و رسم سياستها الجمركية و غير جمركية دون الخضوع لإجراءات مشتركة مع باقي الدول الأعضاء.

2. منطقة التجارة الحرة (**Zone de libre échange**): تشمل مجموعة الدول التي تلغي كل القيود على التجارة فيما بينها فقط، و تشمل الرسوم الجمركية على الواردات، و حصص الاستيراد و إعانات التصدير و غير ذلك من الإجراءات الحكومية الشبيهة التي تهدف إلى التأثير على التجارة و تبقى كل دولة تتبع الإجراءات العادية بالنسبة لتجارتها مع الدول غير الأعضاء في منطقة التجارة الحرة¹⁶.

و من بين مناطق التجارة الحرة التي قامت خلال القرن العشرين نذكر منطقة التجارة الحرة الأوروبية (EFTA) ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)

3. الاتحاد الجمركي (**Union Douanière**): و هو شكل من أشكال التكتل الاقتصادي ينشأ عن اتفاق بين دولتين أو أكثر تتفق على تبادل السلع بينها دون أي قيود على التجارة الخارجية مثل الرسوم الجمركية و نظام الحصص بين الدول الأعضاء، و على إتباع نظام موحد للرسوم الجمركية على التجارة لدول غير الأعضاء في التكتل، ويتضمن هذا الاتجاه الإجراءات الآتية¹⁷:

- أ. إزالة العقبات والعراقيل الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة بين الدول الأعضاء في الإتحاد الجمركي؛
- ب. إقامة سياج جمركي موحد في شكل تعريف جمركية مشتركة يتم تحديدها وصياغتها على أساس متفق عليه بين الدول الأعضاء في الإتحاد الجمركي؛
- ت. تكييف الاتفاقيات التجارية مع العالم الخارجي وتعديلها لضمان عدم تعارض نصوصها مع التزامات دول الإتحاد الجمركي. لكن كل دولة عضو في الإتحاد الجمركي لا تملك الحرية في إبرام أو تحديد أي اتفاقية تجارية مع دول خارج الإتحاد الجمركي، فهذا الأخير يؤدي إلى تقليل التمييز بين السلع المنتجة محليا و السلع المنتجة في الدول الأعضاء و الإتحاد و يزيد في درجة التمييز للسلع المنتجة في الدول غير الأعضاء.

4. السوق المشتركة (**Marche Commun**): في هذا الشكل من أشكال التكتل الاقتصادي يتم إلغاء الرسوم و القيود الجمركية بين الدول الأعضاء، و توحد الرسوم الجمركية إزاء العالم الخارجي، كما يتم إلغاء القيود أمام تنقل الأشخاص و رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء و تصبح أسواق الدول الأعضاء سوقا واحدة موحدة تنتقل فيها السلع ذات المنشأ في الدول الأعضاء بحرية كاملة، و يتحرك الأشخاص و العمالة و رؤوس الأموال بحرية تامة داخل دول السوق المشتركة، وبالتالي فهي تهدف إلى ما يلي¹⁸:

- أ. تحرير التجارة بين الدول الأعضاء في السوق، وإزالة جميع القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة؛
- ب. تشجيع حرية تنقل عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء، وهذا ما يؤدي إلى إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين تلك الدول الأعضاء وبالتالي إمكانية زيادة إنتاجها، حتى تصبح هذه الدول سوقا واحدة ينتقل فيها العمال بدون قيود وكذا رؤوس الأموال بشكل أوسع.

5. **الاتحاد الاقتصادي (Union économique)**: يعتبر هذا الشكل من أكثر أشكال التكتل الاقتصادي تطوراً حيث يشتمل على نفس خصائص وشروط السوق المشتركة من إلغاء الرسوم الجمركية وتحرير عوامل الإنتاج، لكن يضاف إلى ذلك تنسيق السياسات الاقتصادية، وكذا إنشاء العديد من المؤسسات الاقتصادية التي تكتسب سلطة تحقيق هذا التنسيق، وفي هذا الإطار فإن الدول الأعضاء في الإتحاد الاقتصادي تتنازل عن جزء من سيادتها الاقتصادية¹⁹.

6. **الوحدة الاقتصادية (Unité économique)**: و يقصد به الاندماج الاقتصادي التام فهو الحد الأقصى للتكامل الاقتصادي، و يزيد هذا الشكل من أشكال التكتل الاقتصادي عن الاتحاد الاقتصادي بتوحيد السياسات الاقتصادية و النقدية و المالية و الاجتماعية للدول الأعضاء، و تندمج كل اقتصاديات الدول الأعضاء و تكون اقتصاداً واحداً، و يتم في إطاره إنشاء العديد من المؤسسات لتسيير هذا التكتل مثل البنك المركزي لهذا التكتل الاقتصادي و برلمان و أنظمة تحكم و تصويت و غيرها²⁰.

و تعد الاتفاقيات التفضيلية أكثر أشكال التكتلات انتشاراً حيث يتم تبادل المعاملة التفضيلية فيما يتعلق بالرسوم الجمركية و نظام الحصص على السلع مطبقين مبدأ المعاملة بالمثل بالنسبة لإعفاء السلع المعنية بهذه الرسوم إلى أن يتم إعفاء كل السلع ثم ينتقل إلى الإتحاد الجمركي، أما أقل الأشكال انتشاراً فهو الوحدة الاقتصادية لأنه يتطلب وحدة سياسية.

رابعاً: آثار التكتلات الاقتصادية

تعد دراسة فينر J. Viner من المساهمات الرائدة التي وضحت آثار التكتل على التجارة الدولية في إطار نظري، وركز في دراسته على الإتحاد الجمركي باعتباره الشكل الأكثر اكتمالاً في مجال التعريف الجمركية المشتركة والسياسة التجارية الخارجية للدول الأعضاء، وقد قسمت هذه النظرية آثار الاتحادات الجمركية إلى آثار ساكنة و آثار ديناميكية نتناولها فيما يلي.

1. **الآثار الساكنة للإتحاد الجمركي**: أبرز تحليل فينر أثريين لإنشاء الإتحاد الجمركي، الأول إيجابي بالنسبة للدول الأعضاء ويتمثل في أثر خلق التجارة، والثاني سلبي بالنسبة للدول غير الأعضاء ويتمثل في أثر تحويل التجارة.

أ. **أثر خلق التجارة**: حسب فينر يعتبر خلق التجارة مفيدة لأحد أشكال التكتل الاقتصادي، ويحدث عندما تعتمد الدولة العضو في التكتل باستهلاك سلعة ما على إنتاجها المحلي الغير كفؤ اقتصادياً و ذلك قبل قيام التكتل، لكن بعد قيامه تقوم هذه الدولة باستيراده من دولة عضو في التكتل تنتج هذه السلعة بطرق أكثر كفاءة و أقل تكلفة، وهكذا نجد أن الإنتاج المحلي الغير كفؤ اقتصادياً لدولة عضو في التكتل قد توقف و تم استبداله بنفس الإنتاج الأكثر كفاءة اقتصادياً و الأقل تكلفة ومن دولة عضو أيضاً²¹.

ب. **أثر تحويل التجارة**: إثر دخول دولة في اتحاد جمركي تغير مونيها من الدول غير الأعضاء والذين يتمتعون بتكلفة منخفضة في الإنتاج إلى مومنين جدد بأحد الدول الأعضاء ذو تكلفة مرتفعة، هذا الانتقال في المبادلات التجارية يمثل ابتعاد عن التوزيع الأمثل للموارد وانخفاض في مستوى الرفاهية، وأبرز مثال على ذلك ما تداولت الصحف تسميته بحرب الدجاج، وهو نزاع تجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الاقتصادية الأوروبية سنة 1962-1964، بعد تحويل ألمانيا تبادلها التجاري لهذا المنتج الذي كانت تستورده من الولايات المتحدة الأمريكية إلى كل من فرنسا و أيرلندا، أما عن أثره فيمكن أن يكون سلبياً، منعدماً أو إيجابياً بحسب مجموع حصيلة المستهلكين، المنتجين والإيرادات الجمركية التي تخسرها الدولة بعد دخولها للإتحاد الجمركي²².

بالإضافة إلى خلق و تحويل التجارة النتيجتين الرئيسيتين التي يخلفهما التكتل الاقتصادي بعد تشكيله ، لابد من ذكر بعض النتائج الساكنة الأخرى و هي²³:

✓ يقود التكتل الاقتصادي إلى الترشيد الإداري و ذلك بإلغاء الحاجة إلى موظفين حكوميين يقومون بمراقبة بضائع و خدمات الشركاء التجاريين (الدول الأعضاء) عند عبور الحدود؛
✓ إن الحجم الاقتصادي للتكتل ، يحسن معدل التبادل التجاري للدول الأعضاء مقارنة بدول بقية العالم؛ وأخيرا الدول الأعضاء في التكتل يتمتعون بقوة تفاوضية من أجل عقد بعض الصفقات مع بقية العالم أكبر من قواهم الذاتية قبل تشكيل التكتل الاقتصادي.

2. الآثار الديناميكية للاتحاد الجمركي: يخلف الاتحاد الجمركي على اقتصاد الدول الأعضاء جملة من الآثار نذكر منها:

أ. وفورات الحجم : نميز بين نوعين من الوفورات، الوفورات الخارجية والوفورات الداخلية وهي كما يلي²⁴:

✓ **الوفورات الخارجية:** وهي تلك الوفورات التي يشترك فيها عدة وحدات إنتاجية في صناعة أو في عدة صناعات، مثل وفورات التركيز والمعرفة والتخصص.

✓ **الوفورات الداخلية:** وهي تلك المحققة للوحدة الإنتاجية نتيجة توسعها في الحجم، مثل الوفورات الفنية والوفورات الإدارية، وفورات التسويق والعمليات التجارية.

ب. **زيادة المنافسة وتحسين الإنتاجية والوضع التنافسي الخارجي:** بإزالة الحواجز الجمركية يرتفع عدد المنافسين في السوق، مما يدفع بالمنتجين إلى تحسين كفاءتهم الإنتاجية، وتخفيض الأسعار، وهذا ما يخفف من حدة الاحتكارات وآثارها السيئة على توزيع عناصر الإنتاج و تخفيض الإنتاجية، الأمر الذي يؤدي إلى الكفاءة في استخدام الموارد وتطوير أساليب الإنتاج²⁵.

ت. **زيادة التبادل التجاري والنشاط الاستثماري داخل التكتل:** يسهم تشكيل الاتحاد الجمركي في ارتفاع التجارة ما بين دول التكتل ونمو التبادل التجاري بصفة عامة، حيث أن قيام التكتل في صورة اتحاد جمركي أو صورة أرقى يعني دوام الالتزامات فيما يتعلق بإلغاء التعريفات الجمركية وغيرها من القيود المفروضة على التجارة، وهو ما يعني إزالة المخاطر المرتبطة بالسياسة التجارية، وتبقى المخاطر المرتبطة بتغيير السياسات النقدية والمالية قائمة في الاتحاد الجمركي، إلا إذا تحقق التنسيق بين السياسات الاقتصادية المتكاملة²⁶.

المحور الثالث: واقع الفقر في اتحاد المغرب العربي

لقد برزت التطورات على الساحة الدولية ظاهرة جديدة وهي التكتلات الاقتصادية، لأن أي مشروع للتكتل الاقتصادي لا بد وأن يُبنى على أهمية المنافع والعوائد الاقتصادية، وبالطبع فإن للقواسم المشتركة بين شعوب المنطقة دورا أساسيا في إنشاء بنية تكاملية إقليمية، إلا أنها لا ولن تكفي دون عامل المنفعة الذي يبقى المحرك الأساسي للمشاريع التكاملية.

أولا: اتحاد المغرب العربي

لقد عرفت الدول المغاربية منذ البداية بضرورة قيام اتحاد المغرب العربي وتكامله اقتصاديا، وذلك بتأسيس لجنة تحرير المغرب العربي عام 1927 من أجل مكافحة المستعمر، إضافة إلى أن بقاء الدول منفردة لا يمكن أن تواجه المتغيرات الدولية المتسارعة، لذلك سعت الدول المغرب العربي بعد التخلص من الاستعمار إلى بناء و إثبات سيادتها داخليا وخارجيا.

1. **نشأة وتطور اتحاد المغرب العربي:** إن التطورات المتسارعة التي حدثت في العالم دفعت بدول المغرب العربي الثلاث تونس،

المغرب و الجزائر إلى عقد مؤتمر طنجة في عام 1958، متخذة من الدعوى إلى وحدة المغرب العربي الكبير شعارا يعزز كفافها من أجل التحرر، وقد سبقها محاولة أولى في عام 1956 ولكن أحبطت نظرا لاختطاف الطائرة التي تقل الوفد الجزائري من طرف المستعمر، وقد تضمن ميثاق طنجة عدد من المبادئ الأساسية التي تحدد إطار التكامل المغاربي وهي²⁷:

- أ. إقامة اتحاد فيدرالي بين الدول الأعضاء، بشرط حصول الجزائر على استقلالها؛
- ب. إنشاء جمعية استشارية تمثل شعوب المجموعة؛
- ت. إقامة أمانة عامة تتولى الجوانب التنفيذية؛
- ث. التأكيد على إقرار المصير المشترك في العلاقات الخارجية و الدولية.

الجدول رقم 01: أهم المحطات التاريخية لبناء اتحاد المغرب العربي

| التاريخ | الأحداث | المكان | الأهداف |
|---------|---|-----------------|--------------------------------------|
| 1927 | تأسيس لجنة تحرير المغرب العربي (المغرب-الجزائر-تونس) | القاهرة | مكافحة المستعمر |
| 1945 | مؤتمر الحركات الوطنية لشمال إفريقيا (المغرب-الجزائر-تونس) | القاهرة | مكافحة المستعمر |
| 1958 | مؤتمر وحدة المغرب العربي (المغرب-الجزائر-تونس) | طنجة | الشروع في بناء م.ع + استقلال الجزائر |
| 1988 | لقاء قادة المغرب العربي | زرالدا بالجزائر | تهيئ تأسيس اتحاد المغرب العربي |
| 1989 | لقاء قادة المغرب العربي | مراكش | إعلان تأسيس اتحاد المغرب العربي |

2. أهداف اتحاد المغرب العربي: تم إبرام معاهدة تأسيس المغرب العربي بمدينة مراكش المغربية في 17 فيفري 1989 من طرف

ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا، باعتبارها منظمة إقليمية تهدف إلى²⁸:

- أ. تمكين روابط الأخوة التي تجمع الدول الأعضاء وشعوبها؛
- ب. تحقيق التقدم و الازدهار للمجتمعات المغاربية و الدفاع عن حقوقها؛
- ت. المساهمة في حفظ السلم القائم على العدالة و المساواة؛
- ث. متابعة سياسة مشتركة في الميادين المختلفة؛
- ج. العمل تدريجيا لتحقيق حرية التنقل للأشخاص، الخدمات، البضائع ورؤوس الأموال.

3. مراحل اتحاد المغرب العربي: في 23 جويلية 1990 بزوالدة الجزائر، ألتقي القادة الخمس من أجل تبني إستراتيجية مشتركة

لتنمية اقتصادية تضع القواعد لتكامل إقليمي حقيقي، على أن يتم الوصول إلى هذه الوحدة حسب هذه الإستراتيجية عبر ثلاث مراحل وهي²⁹:

- أ. المرحلة الأولى(1992-1995): إنشاء منطقة تبادل حر؛
- ب. المرحلة الثانية(1996-1999): إنشاء إتحاد جمركي؛
- ت. المرحلة الثالثة(ابتداء من 2000): تأسيس إتحاد اقتصادي في بلدان المغرب العربي الذي يعتبر المرحلة النهائية لنسق التكامل.

ثانيا: ظاهرة الفقر في اتحاد المغرب العربي

الفقر ظاهرة عالمية عرفتها وتعرفها كل شعوب الأرض، وقد لا تخلو منها دولة من الدول، ولا مدينة من المدن. تنخر في خلايا المجتمعات فتساهم في خلق الكثير من الآفات: سوء التغذية، الأمراض، والجهل.

1. واقع ظاهرة الفقر في منطقة اتحاد المغرب العربي: حسب الإحصائيات التي نشرها البنك الدولي لسنة 2005 حول

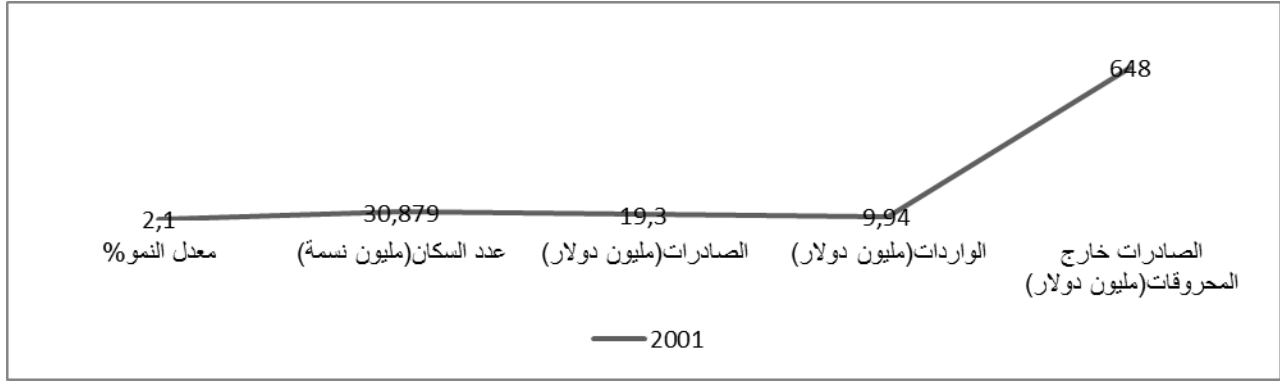
المعدل الوطني للفقر أي النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون دون الحد الوطني للفقر.

الجدول رقم 02: المؤشر العددي للفقر عند خط الفقر الوطني (النسبة المئوية من السكان)

| الدول | الجزائر | ليبيا | المغرب | تونس | موريتانيا |
|--------------------------|---------|-------|--------|------|-----------|
| نسبة السكان تحت خط الفقر | 25 | 7.4 | 15 | 23.3 | 42 |

المصدر: <http://data.albankaldawli.org/indicator/SI.POV.NAHC/countries?page=1>

الشكل رقم 01: معدلات الفقر في اتحاد المغرب العربي لسنة 2005



المصدر: تم إعداده من طرف الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق

بالاعتماد على الجدول رقم 02 نستنتج أن موريتانيا سجلت اعلي نسبة في الفقر حيث بلغت حوالي 42% من عدد السكان وهذا راجع إلى عدم توفير متطلبات الحياة اليومية من الغذاء و المواصلات وتكاليف الحياة العادية مع الآخرين، أما عن اقل نسبة للفقر الذي حققته ليبيا يعود إلى أن قطاع النفط يساهم بنسبة 24% من الدخل الوطني و بسبب ارتفاع سعر النفط تم توفير كل متطلبات الحياة العادية و الغذاء و المواصلات... الخ.

2. البطالة و الفقر في اتحاد المغرب العربي: هناك علاقة وطيدة بين الفقر و البطالة : فالبطالة هي

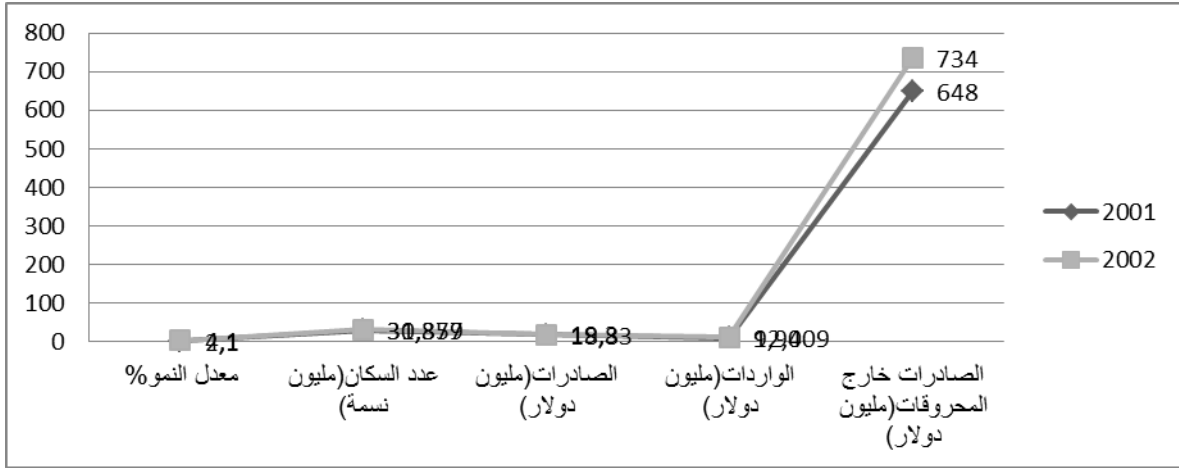
المسبب الرئيسي للفقر، ودول المغرب العربي تعاني من نسبة بطالة لا بأس بها وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم 03: معدل البطالة في اتحاد المغرب العربي مقارنة بمعدل الفقر لسنة 2005.

| الدول | الجزائر | ليبيا | المغرب | تونس | موريتانيا |
|--------------|---------|-------|--------|------|-----------|
| نسبة الفقر | 25 | 7.4 | 15 | 23.3 | 42 |
| معدل البطالة | 15.3 | 9.1 | 11.0 | 12.9 | 32.1 |

المصدر: <http://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?page=1>

الشكل رقم 02: معدل البطالة مقارنة بمعدل الفقر في اتحاد المغرب العربي لسنة 2005



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الجدول السابق

يتضح من الشكل أن معدل البطالة والفقر منخفضين في ليبيا وذلك لما يحققه الاقتصاد الليبي والذي يمثل البترول نسبة كبيرة من الدخل الوطني أي حوالي 24% أما الباقي و المتمثل في نسبة 76% فهو يمثل باقي القطاعات، وكذلك نلاحظ أن نسبة البطالة والفقر في البلدان الأربعة الجزائر، تونس، ليبيا و المغرب مقارنتها بموريتانيا التي سجلت أعلى نسبة بالفقر و الذي ما يقارب نصف سكانها وأما عن نسبة البطالة فقد بلغت ما يقارب ثلث سكان موريتانيا أي أكثر من 32.1% من سكانها وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة الفقر لديها.

3. الفقر و التضخم في اتحاد المغرب العربي: يعتبر التضخم من الظواهر التي تزيد من حدة الفقر

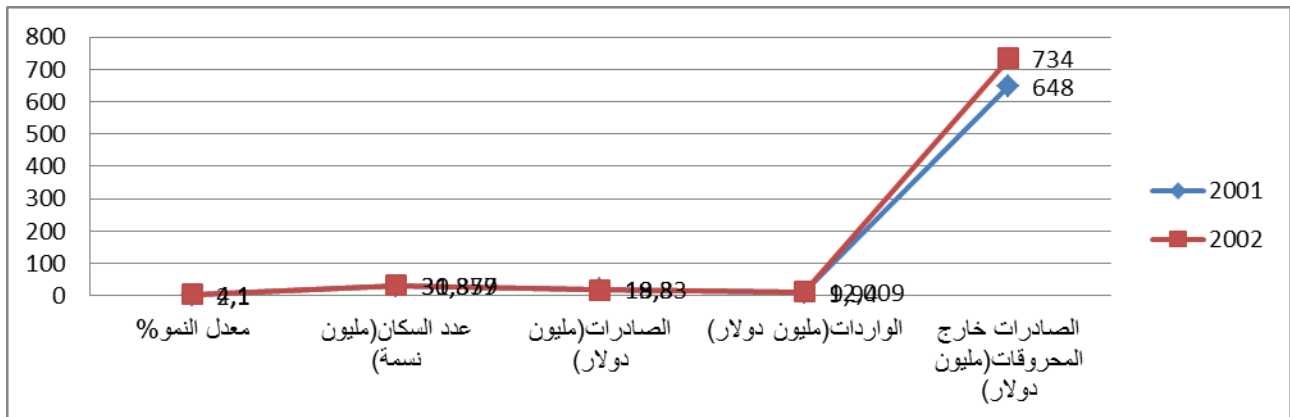
في دول العالم، حيث يعبر التضخم على الارتفاع المستمر للأسعار، فكلما زادت نسبة التضخم إنخفضت القدرة الشرائية للأفراد وهذا ما يعبر عليه الجدول التالي:

الجدول رقم 04: معدل الفقر مقارنته بمعدل التضخم في اتحاد المغرب العربي لسنة 2005

| الدول | الجزائر | ليبيا | المغرب | تونس | موريطانيا |
|------------|---------|-------|--------|------|-----------|
| نسبة الفقر | 25 | 7.4 | 15 | 23.3 | 42 |
| التضخم | 1.4 | 2.7 | 1.0 | 2.0 | 12.1 |

المصدر: <http://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?page=1>

الشكل رقم 03: نسبة الفقر مقارنتها بمعدل التضخم في اتحاد المغرب العربي لسنة 2005



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الجدول السابق

من خلال الجدول السابق نستنتج أن معدل التضخم متقارب في الدول الأربعة الجزائر، ليبيا، المغرب وتونس وهي لم تتعدى 3% حيث أن أكبر نسبة سجلتها هي ليبيا بحوالي 2.7% وهذا راجع إلى القدرة الشرائية للأفراد وارتفاع الدخل في ليبيا حيث يبلغ متوسط

نصيب الفرد من الناتج المحلي الوطني يقارب ثمانية آلاف دولار مقارنته بنصيب متوسط الفرد من الدخل الوطني لموريتانيا الذي لا يتعدى سبع مئة دولار امريكي .

خاتمة

يعتبر الفقر مشكلة يعاني منها اغلب دول العالم، ولا يوجد حل موحد من أجل مواجهة هذه المشكلة التي تنتشر بسرعة، ولديها عدة انعكاسات سلبية منها التسرب المدرسي للأطفال، وهذا بدوره يؤدي إلى تشرد وانحراف هذه الفئة من المجتمع مما يؤدي إلى انتشار الجريمة والهجرة الغير شرعية، وهذا ما نلاحظه في دول المغرب العربي لذلك على الحكومات المتحدة أن تواجه هذه المشكلة وتتبع إستراتيجية معينة من أجل الحد من هذه الآفة الاجتماعية الخطيرة وذلك من خلال:

- ✓ يشير مصطلح الفقر الى الحرمان المادي و المعنوي من فرصة العيش بحرية كاملة؛
- ✓ تهدف التكتلات الاقتصادية الى توسيع السوق مما يؤدي الى زيادة على الطلب على السلع والخدمات المقدمة مما يؤدي الى زيادة الإنتاج وهذا بدوره يؤدي الى زيادة في التشغيل مما يؤدي الى التقليل من نسبة الفقر؛
- ✓ تفعيل إتحاد المغرب العربي على أرض الواقع من أجل توحيد الجهود المبذولة للحد من هذه المشكلة، وتبني مخططات شاملة طويلة الأجل في مجال الصحة، التعليم، التشغيل.....إلخ.

قائمة بالمراجع

- 1- المنجد في اللغة و الأعلام، دار المشرق، بيروت، 1994. ص590.
- 2- حصروري نادية ، تحليل و قياس الفقر في الجزائر دراسة تطبيقية في ولاية سطيف، (غير منشورة)، مذكر مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل و استشراف اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2009/2008، ص8.
- 3- شريف غياض و عبد المالك مهري، مشكلة الفقر في العالم العربي و إشكالية محاربتة دروس مستفادة من فلسفة التجربة الماليزية، تم الإطلاع عليها على الويب في 2014/11/1، iefpedia.com/ara
- 4- حاج قويدر قورين، ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة و التضخم، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، العدد الثاني عشر، جامعة الشلف، 2014، ص17.
- 5- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية إلى الكويز، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2005، ص17.
- 6- يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومو، الجزائر، 2010، ص140.
- 7- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص17.
- 8- إكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص45.
- 9- حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر: النظرية و التطبيق، دار الفكر العربي ، القاهرة 1998، ص9.
- 10- المرجع السابق، ص25.
- 11- عبد العزيز هيكل، الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية ، معهد الإنماء العربي، بيروت 1976، ص25.
- 12- يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص143.

- 13- فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، عمان ، دون سنة النشر، ص180.
- 14- يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص144.
- 15- المرجع السابق، ص145.
- 16- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص18.
- 17- هشام محمود الإقداحي، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص208.
- 18- فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص170.
- 19- السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص205.
- 20- فليح حسن خلف، مرجع سابق ، ص 171.
- 21- على عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي : نظريات و سياسات، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2007، ص412.
- 22- علي القزويني، التكامل الاقتصادي الدولي و الإقليمي في ظل العولمة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2004، ص145.
- 23- علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص422.
- 24- كامل بكري ، الاقتصاد الدولي "التجارة الدولية و التمويل"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص212..
- 25- على عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص424.
- 26- كامل بكري، مرجع سابق، ص213.
- 27- محمد محمود الإمام، العمل الاقتصادي العربي المشترك أبعاده وتطوره، معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة، 2001، ص468.
- 28- جمال عبد الناصر مانع، إتحاد المغرب العربي، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2004، ص96.
- 29- محمد عباس محرز، نحوى تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي ألمغاري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، فرع النقود و المالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص46.